أوراق في الاقتصاد الرقمي

علي مصطفى حسن*: قانون الملكية الفكرية والتحول الرقمي في العراق

توقع الحكومات عادة على اتفاقيات مشتركة كجزء من الالتزامات الدولية وكدليل على احترام المعايير والقوانين الدولية. وكمثال مهم اتكلم هنا في هذا المقال عزيزي القارئ عن اتفاقية WIPO المهمة في مجال الملكية الفكرية وحقوق النشر، وهي من المواضيع الرئيسية في مجال امن المعلومات ومنع القرصنة، وهي بالتالي تساهم في حماية الاقتصاد المحلي للدول.

يمكن تعريف قانون الملكية الفكرية بانه قانون شرع لحماية حقوق ملكية الأفكار من خلال العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق النشر، بما في ذلك حق المالكين في نقل الملكية الفكرية والحصول على تعويض عن عمليات نقل هذه الملكية الى جهات اخرى (كبيع المؤلفات وبراءة الاختراع).

وقبل ان ندخل في تفاصيل هذه الاتفاقية المهمة أجد من الضروري تعريف القارئ الكريم ببعض القوانين الخاصة بموضوع الملكية الفكرية وهي:

أوراق في الاقتصاد الرقمي

1- حقوق النشر (Copyright): مصطلح قانوني يستخدم لوصف حقوق المؤلفين في أعمالهم الأدبية والفنية. تتراوح الأعمال التي يغطيها حقوق النشر من الكتب والموسيقى واللوحات والنحت والأفلام إلى برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط والرسومات الفنية. وبموجب هذا القانون فإن الحقوق محمية لمدة 50 سنة بعد وفاة المؤلف ولا تحتاج لتسجيل رسمي. وكمثال على ذلك فيلم سينمائي، منتج موسيقي، كتاب.

2- براءة الاختراع (Patent): هي حق حصري يُمنح للاختراع، وهو منتج أو عملية توفر بشكل عام طريقة جديدة لعمل شيء ما، أو تقدم حلاً تقنيًا جديدًا لمشكلة ما. للحصول على براءة اختراع، يجب الكشف عن المعلومات التقنية حول الاختراع للجمهور في طلب براءة الاختراع. وبموجب هذا القانون فإن براءة الاختراع محمية لمدة 20 سنة وبعدها تكون مفتوحة للجميع وتحتاج لتسجيل في مؤسسة رسمية. وكمثال على ذلك المحرك البخاري للعالم نيكولا تسلا.

3- العلامة التجارية (Trademark): هي علامة قادرة على تمييز سلع أو خدمات مؤسسة ما عن تلك الخاصة بالمؤسسات الأخرى. العلامات التجارية محمية بحقوق الملكية الفكرية. وتكون العلامة التجارية محمية لمدة 10 سنوات وتحتاج لتسجيل رسمي في مؤسسة رسمية وكمثال على ذلك علامة شركة HP.

4- الاسرار التجارية (Trade secret): مادة تتطلب حماية، إذا فقد، من شأنه أن يلحق أضرارًا جسيمة بالأعمال. من أجل توفير الحماية القانونية، يجب

أن يكون السر التجاري مؤمنًا ومحميًا بشكل صحيح. مثال على ذلك الخلط السرية لكوكا كولا.

نعود لموضوع الاتفاقية بمنظمة WIPO فحسب تعريف موقع المنظمة فإنها منتدى عالمي مختص بإقرار السياسات الخاصة بحماية الملكية الفكرية لأي ابداع او ابتكار في الدول المنضمة وهي احدى مؤسسات الامم المتحدة ولديها لجنة قضائية مستقلة للحكم في نزاعات الملكية الفكرية.

حصل العراق على العضوية في هذا المنظمة عام 1976 واصدار قوانين خاصة في تلك الفترة لحماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والمبدعين والمبتكرين وبعد تقادم هذه القوانين ومرور العراق بسنوات الحرب والحصار تم تعديل هذا القانون عام 2004 بأمر سلطة التحالف الحاكمة آنذاك وتم اضافة كثير من الفقرات وخاصة فيما يخص حقوق التأليف والابتكار والعقوبات المفروضة على المؤسسات والاشخاص منتهكي هذه القانون والتي قد تصل الى حد سحب رخصة او اغلاق المؤسسة التي تقوم بانتهاك حقوق الملكية الفكرية وفرض غرامات بعشرات الملايين.

ومن موقع المنظمة المذكورة نرى ان المؤسسة المحلية المسؤولة عن تنفيذ قرارات هذه الاتفاقية هي وزارة الثقافة والاعلام ممثلة بالمركز الوطني لحماية حقوق النشر. ولسنا هنا بصدد تقييم هذه المؤسسة الحكومية بل لبيان قوانين الملكية الفكرية وتوعية المؤسسات والافراد وبالتالي تقليل المخاطر المحتملة من عدم الالتزام بهذه الاتفاقية. ويمكن ان أجمل هذه المخاطر بالنقاط التالية:

أوراق في الاقتصاد الرقمي

1-مخاطر اقتصادية: ان عدم الالتزام بمبادئ حقوق الملكية الفكرية يؤدي الى ضياع حقوق المؤلفين والمبتكرين والمبدعين وبالتالي عزوف هؤلاء عن هذه النشاطات والتي يمكن ان تساهم نتاجاتهم بإضافة إيجابية الى الاقتصاد الوطني.

2-مخاطر مالية: ان عدم الالتزام بهذه القوانين المشرعة قد يؤدي إلى فرض غرامات مالية هائلة على منتهك هذه الحقوق وحسب القانون 41 لسنة 2004 او حسب القوانين الدولية في حال قدم أحد المتضررين شكوى ضد العراق (مثال على ذلك اعادة بث المباريات والبرامج التلفزيونية والافلام بدون ترخيص اعادة بث).

3-مخاطر امن المعلوماتية: ان استخدام المنتجات والبرمجيات المقرصنة عامل مهم في تسرب البيانات في المؤسسات الخاصة والقطاع الحكومي (كما هو الوضع الحالي في اغلب مؤسسات الدولة) حيث ان اغلب هذه المنتجات المقرصنة تحتوي على (malware) او برامج خبيثة ترتبط بمراكز سيطرة وقيادة (C&C) وبالتالي يمكن السيطرة كليا على الاجهزة في الشبكة الداخلية لهذا المؤسسات في القطاع الحكومي او الخاص.

ان استخدام البرامج المقرصنة واعادة بث المواد غير المرخصة هي أحد اهم انواع الجريمة الالكترونية حسب مبادئ امن المعلومات والقوانين الدولية وبالتالي فإن الحديث الدائر عن الحكومة الالكترونية وقوانين الجريمة الالكترونية لا معنى له بدون تطبيق المعايير الأساسية لأمن المعلومات اولا داخل مؤسسات الحكومة العراقية قبل الحديث عن مصطلحات رنانة كقانون الجريمة الالكترونية والحوكمة والحكومة الالكترونية. وهنا اود ان بين ا ن عدم احترام العراق لقوانين الملكية الفكرية وخاصة في مجال البرمجيات ادى الى

أوراق في الاقتصاد الرقمي

عزوف الشركات التكنولوجية الكبرى من الحضور الى العراق إذ ان العراق هو بلد غير ممتثل ولا تتم فيه حماية منتجات هذه الشركات كمايكروسوفت واوراكل على سبيل المثال لا الحصر ولهذا تلجأ المؤسسات الحكومية والخاصة الى التعامل مع فروع هذه الشركات في لبنان او الاردن مثلا للأسف الشديد.

وقبل ان انتقل الى المحور الاخير والمتعلق بتجارب ناجحة لدول مجاورة فيمكن ان اعدد هنا اهم المنتهكين لقوانين الملكية الفكرية في العراق:

1-مؤسسات الحكومة العراقية التي تقوم باستخدام البرمجيات والمنتجات المقرصنة بدون اي مراعاة للمخاطر الامنية والاستهتار بالبيانات الحكومية الخاصة.

2-شركات الانترنت والقنوات المحلية والتي تقوم بإعادة بث البرامج والمباريات والمواد الاخرى بدون الحصول على ترخيص رسمي مما قد يعرض العراق الى غرامات هائلة في حال تقديم شكوى رسمية في منظمة WIPO او غيرها.

3-المكاتب المنتشرة في جميع انحاء العراق والتي تقوم ببيع البرمجيات المقرصنة بدون اي قوانين منظمة.

وقد يعتقد القارئ الكريم بان لا حاجة للعراق بهكذا قوانين منظمة او تشريعات تحمي هذه المنتجات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية فأقول ان العراق بأمس الحاجة لتواجد الشركات التكنولوجية الضخمة في العراق فبدون دعم هذه الشركات فلن يكون هناك تحول رقمي ولا كوادر محلية قادرة على ادارة هذه العملية. ولن تتواجد هذه الشركات مطلقاً بدون وجود قوانين تحمي ملكيتها الفكرية.

أوراق في الاقتصاد الرقمي

ان تجارب دول اقليمية مجاورة مثل الاردن والامارات ومصر في مجال حماية الملكية الفكرية والبرمجيات ادت الى تطور تكنولوجي كبير وتواجد كبرى الشركات العالمية رسمياً ورفد كوادر محلية هائلة بخبرات تقنية وبالتالي اصبحت هذه الدول من أكثر الدول التي تصدر حلولا تكنولوجية للعراق وللمنطقة. ان حماية الملكية الفكرية وانفاذ مبادئ التحول الرقمي وامن المعلومات مرهون بجدية وخبرة ونضج الكادر الحكومي المتصدي لهذه القضايا. وينبغي مناقشة هذه المحاور قبل الدخول في عملية التحول الرقمي وحكومة الخدمات الالكترونية مستقبلا، والاستفادة مثلا من تجارب اخرى كتجربة "مشروع الهند الرقمية-Digital India" والذي هو عبارة عن حملة مشاريع استراتيجية اقرتها الحكومة الهندية لتنفيذ عملية التحول الرقمي في الهند خلال خمسة سنوات كمثال هام لهكذا تحول رقمي.

(*) استشاري امن معلومات/رئيس جمعية تدقيق ومراقبة نظم المعلومات

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 8 تشرين اول/اوكتوبر 2020
http://iraqieconomists.net/